

الأنماط الاجتماعية ببلاد المغرب القديم

"بحث في الإجراءات الرومانية والانعكاسات"

Social Patterns In The Countries Of The Maghreb
patterns in ancient Maghreb
"Research on Roman procedures and their implications"



د التجاني العمودي *

جامعة الوادي — الجزائر —

lamoudi-t@univ-eloued.dz

ط/د شوافة فهيمة

جامعة الوادي / مخبر البحث التاريخ الاقتصادي والاجتماعي (الجزائر)

chouafa-fahima@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/12 تاريخ القبول 2025/05/15 تاريخ النشر 2025/06/03



ملخص :

تعالج الدراسة البنية الاجتماعية التي سادت بلاد المغرب القديم، والأوجه التي برزت من خلالها أشكال التجمع السكاني، والمتميزة باختلاف أنماطها حيث تعددت؛ من مظهر ريفي إلى حضري، مما أدى، إلى تنوع النسيج الاجتماعي، الذي سعت السلطة الرومانية إلى إلغاء النظم والأسس القائم عليها، والقضاء على التوازن السائد، بغية صهره في الواقع الروماني، ولإبراز ذلك بينا الآليات، التي سعت من خلالها إلى دمج الكيان المغاربي، ضمن سياق المنظومة الاجتماعية، وصهر خصائص ومميزات التجمعات المغاربية، في إطار نسق اجتماعي موحد، مع إظهار التطور الطارئ عليها، في ظل الإجراءات والتشريعات الرومانية،

* المؤلف المراسل

لتبيان مواطن التفاعل والآليات، التي تحكم في إحداث انعكاسات على النظم المحلية، خلال الفترة الرومانية.

كلمات مفتاحية: النظم الاجتماعية، القبيلة، التحضر، التركيبة الاجتماعية، الإدارة

الرومانية.

Abstract :

The study addresses the social structure that prevailed in ancient Maghreb, and the aspects through which forms of population aggregation emerged, characterized by different patterns ranging from rural to urban, which resulted in a diversity of social fabric. The Roman authority sought to abolish the existing systems and foundations and to eliminate the prevailing balance, aiming to merge it into the Roman reality. To illustrate this, we highlighted the mechanisms through which it sought to integrate the Maghreb entity within the context of the social system, blending the characteristics and features of Maghreb communities into a unified social framework, while demonstrating the developmental changes that occurred under Roman regulations and legislation, to clarify the points of interaction and the mechanisms that governed the impact on local systems during the Roman period.

Keywords: Social Systems, The Tribe ,Urbanization, Social Structure, Romanian Administration.

— مقدمة:

لم يدخر الرومان أي جهد لفرض منطقهم التوسعي، في احتلالهم التدريجي للمنطقة المغاربية، هذا التدرج ما هو إلا دليل على الترابط الذي ساد البنية الاجتماعية، التي أبت إلا الاستمرار في المحافظة على كينونتها. بعد تفرغها من هيكله الأقاليم التابعة لها، بدأت بالتوغل داخل المنطقة، مستهدفة من وراء ذلك دمج المجتمع المغاربي، في إطار الواقع الروماني، بشكل يضمن تكريس مقوماتها الاجتماعية، معتمدة على عديد الأساليب، التي كان لها الدور الكبير في نشر ثقافة المجتمع الروماني، ضمن الإطار الاجتماعي المغاربي المحلي، حيث أدى هذا الحضور الأجنبي إلى تغييرات مست صميم الواقع الاجتماعي، جراء الفعل الروماني، لكن تجذر القيم المحلية، جعل من الصعوبة الانسلاخ عن الواقع المعاش،

تجسد ذلك بالحفاظ على أنماط معيشتهم ومعتقداتهم ورموزهم...، هذا من جهة، من جهة أخرى كانت للسياسة الرومانية ذات الوجهة الاجتماعية فعاليتها، وذلك بالرجوع إلى أساليبها المنهجية، بداية بتقديم إجراءات تضمنتها امتيازات لصالح الأفراد، إلى الصبغة التي سبغت بها تلك الأساليب، وتمثل ذلك في إضفاء الشرعية على نصوصها القانونية.

لذا سنحاول وضع إطار للوضعية الاجتماعية، ضمن المنظومة القانونية الرومانية التي ميزتها النصوص والتشريعات، ومحاولة الكشف عن تطور النسق الاجتماعي المغاربي، في خضم التفاعلات الحضارية الرومانية، بإبراز الخصوصية القبلية التي ارتكز عليها التنظيم الاجتماعي ببلاد المغرب، ومعرفة مدى صمودها في ظل تجسيد النظم الرومانية الوافدة، ضمن السياق العام الذي تسير عليه السلطة، وبالتركيز على الأنماط الاجتماعية التي أحدثت فيها تغيرات. ولتوضيح مدى تأثير المجتمع المغاربي بالإجراءات الرومانية نطرح الإشكال الآتي: ما هي الأساليب التي مارست من خلالها السلطة الرومانية سياستها، لتغيير الهيكلة العامة للبنية الاجتماعية ببلاد المغرب؟. مع محاولة التعرف على واقع الحياة الاجتماعية السائدة ببلاد المغرب قبيل التواجد الروماني، وما مدى تأثير الإجراءات الرومانية في تغيير الوضع القائم.

1- الوضعية الاجتماعية القائمة قبيل الاحتلال الروماني:

بداية سنحاول الوقوف على الأنماط الاجتماعية، السائدة ببلاد المغرب القديم، وتتبع النمو التدريجي لها، بغية إبراز خصوصيتها التاريخية السابقة للوجود الروماني، لكي يتسنى لنا في الأخير استجلاء التغيرات الحاصلة ضمن الإطار الاجتماعي المغاربي.

أ- النمط القبلي:

يعتبر النظام القبلي من أقدم صور النظام الاجتماعي، يقوم على أساس القرابة بالدم أو المصاهرة، تجمع بينهم العادات والتقاليد والأعراف ضمن إطار القبيلة¹، وما يدل على قدم التنظيم القبلي في شمال إفريقيا هو إشارة لابن خلدون حيث يورد "...أن ساكن هذه

الأوطان من البربر أهل قبائل وعصبيات...، والبربر قبائلهم أكثر من أن تحصى، وكلهم بادية وأهل عصابات وعشائر وكلما هلكت قبيلة عادت الأخرى مكانها".² ولقد وصل الشمال الإفريقي إلى هذا الشكل من التنظيم، على امتداد مراحل تاريخية طويلة، يفترض فعلا انه برز بفعل تجمعات بشرية شكلت ضغطا، سواء كان بشريا أو جغرافيا، هذه الكيانات التي تحولت اجتماعيا إلى قبائل، بفعل تراكمات تكونت من خلالها الأعراف التي تنظم الحياة الاجتماعية، ونتيجة لذلك برزت القبيلة.³

ب- النمط القروي:

كانت الحياة القروية شكل من أشكال التجمع السكاني، في فترة موعلة في القدم، و على غرار الطابع القبلي، الذي غلب على المجتمع المغاربي القديم، إلا أن هذا النوع ميز عموم اللبيين، وقد ارتبط أسلوب حياتهم ليس بالزراعة فحسب، وإنما بتربية الحيوانات أيضا.⁴ وقد وردت القرى في النص اللاتيني كاستيلا «Castellm»، كما تعتبر نواة أغلب المدن الرومانية، وما دل على ذلك هو احتفاظها بأسمائها اللبية: تيديس، توبورسيكو...، تم فيها استبدال المباني المحلية بالمباني الرومانية.⁵ وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

ج - النمط المدني:

رغم الطابع القبلي الذي شكل النسيج الاجتماعي، إلا أن بلاد المغرب لم تكن في منأى عن الحضارة المدنية، الأخيرة التي تجسدت في الحواضر المحلية، هنا نستند إلى ما أورده "روستوفتزن" بأن التحضر والتمدن، قد خطى خطوات واسعة المدى من قبل، بفضل القرطاجيين وأهالي البلاد⁶، هذا النمط من التنظيم الاجتماعي، دلت المعطيات الأثرية على وجوده بالخصوص في المناطق السهلية الداخلية، وذلك قبل العهد الروماني⁷، إضافة إلى ذلك لم تغفل الدراسات الحديثة إلى الإشارة لكيوننتها، وذلك من خلال ذكر أن شمال إفريقيا تحتضن 50 مدينة، والتي يرجع إلى ما قبل الاحتلال الروماني⁸، وإن كان غير ذلك

فكيف نفسر جهود ماسينيسا في فرض الاستقرار على المجموعات المتنقلة؟⁹، ومع التطور الحاصل والنضج الذي بلورته الفترة السابقة للوجود الروماني، يمكن القول بأن بلاد المغرب القديم، شهدت سبق حضاري أبرزه المشهد المتجسد في المدن، بغض النظر عن محاولات بعض المصادر الأجنبية، طمس ملامح التحضر أو بالأحرى التمدن إن صح القول، إلا أن الخلفية الحضارية، جعلت بذور التمدن في بلاد المغرب القديم تقوم على أسس محلية، رغم الحضور المحتشم لهذا التنظيم الاجتماعي.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الحضور الروماني ببلاد المغرب القديم، تصادم بعدد المشاهد التي طبعت المنظومة الاجتماعية، ولهذا اتخذت أساليب متباينة بتنوع وتباين أشكال التنظيم الاجتماعي، التي عكست الإطار الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد، وإبراز خصوصية الأنماط المتواجدة الحضارية منها والبدوية الريفية.

2- أساليب الإدارة الرومانية في تغيير الأنماط الاجتماعية المحلية:

مثلما جاء الاحتلال الروماني على مراحل، جاء إلغاء النظم المحلية وتعويضها بالنظم الرومانية بطريقة مرنة ومرحلية كذلك¹⁰، لمواكبة النمو التدريجي لها بغية إحداث تغييرات جذرية لإلغاء البنية الاجتماعية السائدة.

أ- الوضعية القانونية للقبائل:

عمدت السلطة الرومانية من أجل فرض الاستقرار وضرب النظام القبلي، إلى اتخاذ إجراءات لاحتواء هذه المجموعات البشرية المختلفة، هذا الاختلاف أدى بالرومان إلى انتهاج سياسات متباينة للتعامل معها، وبذل مجهود أكبر لفرض سلطتهم عليها وإخضاعها¹¹، للتخلص من الأخطار التي تمس المصالح الرومانية بالمنطقة، بسبب موقفها المعادي لها.

يمكن تصنيف وضعية سكان القبائل بأنهم كانوا في وضعية الأعداء المهزومين، «Dedetici» وقد خصهم الرومان بوضع قانوني اصطلح عليه «Gentis» أي القبيلة

أو العشيرة¹²، موكلة الإشراف عليها إلى قادة محليين، من زعماء القبائل عرفوا بنفوذهم الاجتماعي¹³، بشكل يضمن تطبيق إجراءاتها الاستعمارية، بتسيير شؤون الأهالي وفق ما تمليه السياسة الرومانية، دون المس بالأعراف القبلية الموروثة لتفادي سخط الأهالي¹⁴، المتواجدين ضمن الإطار القبلي هذا مع بدايات الاحتلال الروماني. مع طول فترة التواجد الروماني والحضور الفعلي له، عمدت إسناد تسييرها إلى ممثلين منحدرين من الإدارة الرومانية، عرفوا بتسمية حكام القبائل «Parfacti Gentis»¹⁵، مسؤولين عن شؤون القبيلة لضمان احتوائها، لتضمن التدخل المباشر بغض النظر عن اعترافها بنوع من الحرية، فيما يخص نظامها الاجتماعي وهذا ما أشار إليه "كامبس"؛ بأن الأهالي قد حافظوا على العلاقات الاجتماعية المتمثلة في الروابط القبلية.¹⁶

ما يمكن استنتاجه من عملية تدخل السلطة الرومانية في شؤون القبائل، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أن أبعاده كانت تستهدف إضعاف الأطر والبنى، التي يتركز عليها التنظيم الاجتماعي ذو الخصوصية القبلية.

ومن الأساليب التي عمد إليها الأباطرة، لضمان توطينها وتنظيمها بفرض حياة الحضر على النظام القبلي، هو إنشاء وحدات شبيهة بالمدن، وهو ما أطلق عليه قرى أو مدن زراعية.¹⁷ وبما أن الجغرافيا هي الوعاء الذي تنشأ وتتوطد ضمنه تلك الكيانات الاجتماعية، فإن السلطة الرومانية لم تغفل عن ذلك، وذلك من خلال توجه أنظارها إلى المجالات الترابية التي تحويها، باستصدار العديد من القوانين، الهدف الظاهر منها هو استصلاح الأراضي، في حين أن المبتغى من وراء ذلك هو انتزاع أراضيها لتوزيعها على الوافدين الرومان، لإنجاح سياستها الاستيطانية، هذه الظاهرة التي اصطلح عليها "بكنطنة"¹⁸ الجماعات القبلية¹⁹، ولإكساب هذا الفعل شرعية قانونية اتبعت أسلوبا ممنهجاً وفعالاً من خلال مسح الأراضي وتنظيمها، هذا ما اقتضته أشغال الكنترة، وبهذا الإجراء يصعب استرداد الأراضي من

جديد²⁰، من تبعات هذه السياسة المجحفة؛ حرمانهم من أراضيهم وتشيتيتهم على نطاق جغرافي واسع²¹، ومن ثم تفكك الروابط القبلية.

كل هذا ينم عن رغبة الرومان في إلغاء الشكل القبلي وإدماجه داخل الحياة الحضرية، من خلال توجيه تنقلاتهم والإبعاد القصري باتجاه المناطق الجنوبية، أو إرغامهم بالاندماج التدريجي في نمط الحياة الرومانية، وإرغامها على الاستقرار وتوطينها بصفة قمعية²²، رغم ذلك بقي الكثير من الأفراد مخلصين لنظم حياتهم التقليدية وظل المجتمع المغربي ذو طابع قبلي²³. كما هو جلي لم تكن الإجراءات السابقة كافية بإحداث التجاوب، لذا لجأت السلطة الرومانية لفرض نظمها بطريقة سلمية، وتمهيد الأرضية لضمان التفاعل، لأن المجتمعات القديمة لم تكن تتعامل بمنطق المقاومة، والتمسك بالذات ومقاومة الآخر، ما لم تمس المؤثرات الخارجية هويته المحلية والاجتماعية خصوصا، وعلى هذا الأساس يحدث تسرب للنظم الأجنبية، داخل الحيز الجغرافي الذي سيحوي هذه الأنماط الاجتماعية، دون أن يكون هناك إشكالية للصراع والمقاومة، ولضمان هذه الديناميكية في التجاوب، اتبعت روما في بعض الفترات منحى آخر، في التعامل مع هذه القبائل، تجلّى ذلك في لجوئها إلى سياسة المهادنة، مع البعض من رؤساء تلك القبائل ضمانا لولائهم، لجوؤهم إلى هذه السياسة وعقد المعاهدات، يدل على تجذر هذا النمط من التنظيم في منطقة بلاد المغرب، رغم احتوائه من طرف السلطة الرومانية، إلا أنه حافظ على جميع مقومات السيادة والتميز الاجتماعي، حيث برزت الأولى من خلال المكانة التي حظيت بها الزعامات القبلية المحلية، مما حتم على الإدارة الرومانية إلزامية التعامل معها بالطرق السلمية، في حين أن التميز الاجتماعي تجسد من خلال استمراريته في المحافظة على نسيجه الاجتماعي القبلي، في خضم التغيرات الناجمة عن إجراءات السياسة الرومانية، وتدل مجتمعة على وجود كيان محلي ونموذج مستقل ذو سلطة؛ يتفاوض ويملي شروطه على الرومان²⁴، وما استقلاليته ولو

بصفة نسبية فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي والقوانين التي تخضع له، مع استبقاء الإدارة الرومانية على الأراضي في حيازة هذه القبائل، دون سلبها إلا دليل على ذلك.²⁵ يمكن القول أيضا أن هذه السياسة أدت بروما لتحقيق ما تصبو إليه، بالإضافة إلى انفتاح المجال القبلي على الحضارة المدينة الرومانية، وظهور فئات اجتماعية وزعامات قبلية، راضخة للإدارة الرومانية.²⁶

ب- السياسة التمديدية:

على غرار النظام القبلي الذي سعت الإدارة الرومانية، للقضاء عليه بتغليب حياة الحضرة على حسابه²⁷، شهدت المدن هي الأخرى تطورات، - إن صح القول - عمدت من خلالها السلطة الرومانية صهر فئاتها الاجتماعية في بوتقة الرومنة. ومن صور السياسة الرومانية ضمن هذا النمط الاجتماعي، الانتشار الكثيف للمدن، مما أعطى نسيجاً حضارياً متطوراً وجديداً، أُسس في هذا الفضاء المحلي، كنتيجة لتفاعل السكان المحليين مع الأبعاد الحضارية، دون الانغلاق على ذاته.

يعتبر سعي روما لإعطائها صبغة رومانية، وإلغاء البناء الاجتماعي المحلي، وطريقة الحياة السائدة السابقة للوجود الروماني، وفرض نمط المدينة، وخلق نسيج حضري على الطريقة الرومانية²⁸، يعني بالضرورة إقصاء وإبعاد سكان الأرياف والقرى، الذين تم تشريدتهم وتهجيرهم من مراكزهم السكنية، لا شيء إلا لأن نمط معيشتهم يختلف عن النمط الروماني، بالإضافة لذلك الصمود ومحافظة الأهالي على نظمهم الاجتماعية، ضمن الإطار الذي يتواجدون فيه، ليجعلهم أكثر تماسكا وتلاحما مما يزيد من قوتهم.²⁹

ومن خلال ما سبق فإن العنصر البشري مثل الركيزة الأساسية، ضمن الإطار الذي يتواجد فيه، لذلك كان لزاماً على الإدارة الرومانية اتخاذ إجراءات بهدف احتوائه، فعمدت إلى انتهاج سياسة ذو طابع اجتماعي، تعتمد على استغلال نفوذ الأسر المحلية، لإيجاد سلطة

مصطنعة تسيطر من خلالها على السكان المحليين وفق شروطها. هذه التنازلات التي أتاحتها السلطة الرومانية، كان المستفيدون منها قلة من الجماعات المحلية، نظرا لقلّة من تطبق عليهم الشروط المفروضة.³⁰

إن باب الحصول على المواطنة الرومانية، يراعى فيه توفر شروط عديدة؛ من ملكية للأرض إلى عقارات أخرى، لأجل الارتقاء الاجتماعي، الأخير الذي كان متاحا فقط للأعيان والوجهاء المغاربة³¹، ما ميز هذه السياسة المبدأ الإدماجي، الذي يفسح المجال لمختلف المجتمعات الأجنبية للارتقاء بصفة تدريجية. لكن الطبقة التي لاقت عناية أكبر من طرف السلطة الرومانية، هي الطبقة الارستقراطية والتي تحاوت هي الأخرى مع الأوضاع المستحدثة ضمن إطارها الاجتماعي، هدفت الإدارة الرومانية من خلال منح تلك الامتيازات لإبراز محاسنها، ومدى تفوقها على مثيلتها المحلية، أملا في جذب الأهالي نحوها وتخليهم عن مقومات شخصيتهم، والانسلاخ عن أصلهم وقبول الوجود الروماني وتدعيمه والدفاع عنه.³²

عملت روما لأجل إضفاء الشرعية على إجراءاتها، على سن قوانينها من خلال إصدار العديد من النصوص القانونية، التي مست صميم الكيان المحلي، هذا ما برز من خلال إصدار مرسوم كركلا 212م، والذي على غثره تغيرت الأمور كلية، بعد منح الإمبراطور كركلا حق المواطنة، لكل سكان المقاطعات الأحرار باستثناء المستسلمين في الحروب، هذا القرار المعروف بالدستور الأنطوني (Constitutio Antonina).³³ أتاحت هذه التشريعات فرصا أوسع أمام سكان المقاطعات ليتقبلوا الذوبان في المجتمع الروماني، هذا التجاوب كان بسبب استمرار النظم الاجتماعية، دون إحداث تغيير جذري في الأسس المحلية القائمة، ما شجع السكان المحليين بتقبل الوجود الروماني³⁴، كما أن استمرارية تلك النظم دون إلغائها في ظل الإدارة الرومانية، يدل على أنها كفيلة باستتباب الأمن والنظام دون المساس بمصالحها.³⁵

تعميم المواطنة الرومانية لم يكن تعميما في الأرياف والقبائل المناوئة للاحتلال، بل كان موجها بالدرجة الأولى إلى سكان الحواضر، الذين قد استوعبوا الحضارة الرومانية، حيث أصبح دمجهم عبارة عن تسوية قانونية، لوضع قائم لا أكثر.³⁶

لم يكن بين هذه المجموعات البشرية المختلفة المواطن والأوضاع الاجتماعية، أية تمايزات جنسية أو أثنية، حيث كانت تتشابه في بنائها الاجتماعية ومكوناتها المادية والمعنوية بالإضافة إلى تماثلها في النظرة إلى الأجنبي وفي علاقاتها بالغرباء، وحتى في إصرارها على المحافظة، على مقوماتها المعنوية وحفظا لشخصيتها المتميزة عن شخصية الأجانب.³⁷ رغم محاولات السلطة الرومانية تغيير الهياكل الاجتماعية. هذا وإن كانت هذه السياسة الرومانية ضد الأنماط الاجتماعية السابقة الذكر، فما هي النتائج التي آلت إليها؟.

3- أثر السياسة الرومانية:

أ- التراتبية الاجتماعية:

تسبب التغيير الذي أصاب التنظيمات الاجتماعية المحلية، إلى استحداث الخريطة السكانية، حيث أدت السياسة الاستيطانية التي طبقتها روما، باستجلاب العنصر الأجنبي ومحاولة تغليبهم على الأهالي المحليين، إلى إفراز نسيج اجتماعي جديد، وظهر مجتمع خليط أدى بالضرورة إلى بروز فوارق اجتماعية، هنا ربط الباحث شنيقي نشأة الطبقة ببلاد المغرب بالحضور الروماني، مستندا في ذلك على الطبيعة العنصرية التي يتميز بها والقائمة ضد المساواة³⁸، ما يدعم ذلك أن الوضع الاجتماعي كان قوامه القبيلة، هذا النمط أدى إلى عدم قيام النظام الاستبدادي وعدم بروز الطبقة، وذلك لسهرها على تحقيق الاكتفاء الذاتي، دون مراعاة لتراكم الثروة التي تولد الطبقة.

تجلت تلك الفوارق الاجتماعية في ظهور فئات تم تصنيفها حسب درجة الاندماج، والتجاوب مع الإدارة الرومانية، يمكن حصرها في:

طبقة كبار الملاك؛ هم الأسياد ذوي الثروة والجاه، عرفوا بالسلطة بفضل ثروتهم وأملاكهم³⁹، من هذه الطبقة تشكلت نخبة مرومنة، ارتبطت بالحضارة الرومانية وتشبعت بثقافتها⁴⁰، تمكن هؤلاء من أن يصبحوا حكاما على من يحيط بهم من بقية الأفراد، هذا بالضرورة يسهل على السلطة الرومانية الهيمنة من خلالها على جمهرة السكان⁴¹، و هي الغاية التي كان من ورائها فتح باب الترقيات كما سبق ذكره، وهو استقطاب العناصر المغربية اللامعة، سواء من بين الزعامات السياسية أو من بين أثرياء المجتمع المغربي في القرى والمدن⁴²، كان لهذه الأرستقراطية دور في زيادة سيادة روما وتجلي ذلك في تقديم خدمات بطوعية⁴³. إضافة إلى الطبقة البرجوازية، والتي تشكلت من ذلك الاحتكاك الذي حصل بين المغاربة والرومان بعد حصولهم على المواطنة الرومانية، وهي من المظاهر الاجتماعية الجديدة بالمنطقة، عرفت بولائها المتعدد المظاهر للسلطة الرومانية، وصُنف البقية من الأهالي في أدنى الرتب الاجتماعية واعتبرت وضعيتهم على أساس أنهم أجانِب⁴⁴ (Pergins)، والعبيد الذين حازوا النصيب الأكبر من سياسة روما الاستغلالية⁴⁵.

نستخلص مما سبق أنه يمكن جعل الاعتبار السابقة من الأسباب التي دفعت بالجماعات القبلية بالرجوع إلى البداوة وانتظامهم في قبائل وعشائر من جديد بالرغم من كل المجهودات المبذولة لإخضاعها.

ب- البداوة:

على الرغم من أن البداوة ظاهرة اجتماعية أوجدتها ظروف جغرافية معينة، إلا أنه لا يمكن إغفال العوامل الاستعمارية والسياسة الاستيطانية في ذلك⁴⁶، حيث أدت الإجراءات الرومانية، إلى اختفاء بعض الأنماط الاجتماعية وظهور أخرى أو بالأحرى تكاثرها، هذا ما برز من خلال اكتساء الطابع البدوي لبعض القبائل، أو ما اصطلح عليه بظاهرة التبدّي، نتيجة للتشتت الذي سادها مما أدى بالضرورة إلى تغيير الضوابط الاجتماعية.

ظهور هذا النمط أيضا كان بسبب النفور، من مظاهر الحياة الرومانية، مفضلين الصحاري والواقع الاجتماعي الصعب عن فقدان ذاتيتهم وحريتهم⁴⁷، ورفض العيش في كنف المؤسسات الرومانية، لاقتراح ذلك بالعبودية والاستغلال، هذا الرفض أدى إلى عدم نجاح المشروع الروماني، لتفضيلهم حياة التنقل على الاستقرار، هذا ما أدى لانتشار عدوى الحياة غير المنتظمة في أوساط الخاضعين منهم.⁴⁸

وفقا لذلك فإن البداوة لا يمكن اعتبارها صفة أبدية للمجتمعات الأمازيغية، بقدر ما كانت واقعا مستجدا أفرزته ظروف محددة.

خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج

- أن الحضور الروماني في بلاد المغرب، بإجراءاته وقوانينه أحدث تغييرات على الصورة العامة للكيانات الاجتماعية المحلية، وسعى إلى فرض نظمه على الساحة المغاربية، بغية إنشاء واستحداث نماذج جديدة، وتأسيسها ضمن هذا الإطار مما أدى إلى تسرب المؤثرات داخل الحيز الجغرافي.

- على الرغم من أن ساكن المنطقة قد تفاعل ضمن إطاره مع الروافد الأجنبية، إلا أنه حافظ على أصوله ومبادئه، وبرز ذلك مكن خلال الأنماط الاجتماعية التي استمرت بالموازاة مع الوجود الروماني، ولو أن استمراريتها كانت على نطاق ضيق، هذا يدل على أن التأثير الروماني وإن كان عميقا لم يكن كليا.

- حتى ولو أن العنصر المحلي أخذ بالنظم الرومانية في أحيان كثيرة إلا أنه لم يعتبر ذلك انسلاخا عن ذاته، هذا ما جعل النسبية تلازم السياسة الرومانية في تحقيق غاياتها، رغم مساعيها في تفكيك البنية السائدة، وإضعاف ترابط وتماسك المنظومة الاجتماعية.

الهوامش:

- ¹ - محمد العربي عقون، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 167.
- ² - عبد الرحمان ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مج 6، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 646-647.
- ³ - محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 155.
- ⁴ - محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 142.
- ⁵ - نفسه.
- ⁶ - روستوفتزنف ميخائيل، تاريخ الإمبراطورية الاجتماعية والاقتصادي، تر. محمد سليم سالم وآخرون، ج 1، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، 1957، ص 134.
- ⁷ - واعمر إعيشوشن، المنطقة الريفية والمنطقة الحضرية في جنوب نوميديا، أعمال الملتقى الوطني الأول، جامعة معسكر، مكتبة الرشد للطباعة والنشر، الجزائر، ص 26.
- ⁸ - عبد الله العروي، مجمل تاريخ بلاد المغرب، ط 1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1994، ص 76-77.
- ⁹ - Camps (G.), Aux Origines de la berbérine, Massinissa ou les debuts de l histoire, ed, imprimerie officielle, Alger, 1961, p 254.

- 10 - شافية شارن وآخرون، الاحتلال الاستيطاني وسياسة الرومنة، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر، 2007، ص 131.
- 11 - عبد العزيز أكرير، تاريخ المغرب القديم من الملك يوبا الثاني إلى مجيء الإسلام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2016، ص 95.
- 12 - محمد البشير شنيقي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة 146 ق.م - 40م)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 79.
- 13 - نفسه، ص 80.
- 14 - عبد العزيز أكرير، المرجع السابق، ص 96.
- 15- Kotulo (T.), les principes gentis et les principes civitatis en Afrique romaine, EOS, P 363.
- 16- Camps (G.), Berberes aux marges de l'Histoire, Paris, PUF, 1956, P 164.
- 17 - رستوفتزف ميخائيل، المرجع السابق، ص 87.
- 18 - الكنتنة (Cantonement): منظومة قانونية يتم من خلالها الاستيلاء على الأراضي الخصبة، وفرض الجماعات القبلية التراجع إلى المناطق الجبلية، بمعنى سياسة الإبعاد. ينظر: محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 171.
- 19 - نفسه.
- 20 - محمد البشير شنيقي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع ميلادي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 52.
- 21 - شافية شارن، المرجع السابق، ص 132.
- 22- Fevrier (P. A.), Observation sur la tribu dans le magreb antique, ed Ecole Française de rome, 1996, P 41.
- 23 - مها عيساوي، المجتمع اللوي في بلاد المغرب القديم من عصور ما قبل التاريخ إلى عشية الفتح الإسلامي، جامعة قسنطينة، 2010، ص 474.
- 24 - عبد النور العمري، القبيلة البدوية قبل وأثناء الفترة الرومانية، ص 09.
- 25 - محمد البشير شنيقي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب...، المرجع السابق، ص 67.
- 26 - عبد العزيز أكرير، المرجع السابق، ص 126.
- 27 - رستوفتزف ميخائيل، المرجع السابق، ص 88.
- 28- Lefebure (S.), l' administration de l' Empire, D' Auguste à Dioclétien, éd. Armandcolin, Paris, P 156
- 29 - شافية شارن، المرجع السابق، ص 180.
- 30 - محمد البشير شنيقي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية...، المرجع السابق، ص 337-339.

- 31- محمد البشير شنيقي، الاحتلال الروماني لبلاد...، المرجع السابق، ص 91-92.
- 32 - شافية شارن، المرجع السابق، ص 171.
- 33 - شافية شارن، المرجع السابق، 124.
- 34- Lefebure (S.), Op, Cit., P 164.
- 35 - إبراهيم العيد بشي، مختصر تاريخ الحضارة الإغريقية والرومانية في العصور القديمة، المحمدية، 2012، ص 210.
- 36 - محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 223.
- 37 - محمد البشير شنيقي، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص 157.
- 38 - محمد البشير شنيقي، الاحتلال الروماني لبلاد...، المرجع السابق، ص 92.
- 39 - محمد بوكبوط، الممالك الأمازيغية في مواجهة التحديات صفحات من تاريخ الأمازيغ القديم، إصدارات مركز طارق بن زياد، المملكة المغربية، 2003، ص 65.
- 40 - عبد العزيز أكرير، المرجع السابق، ص 88.
- 41 - رستوفتزنف ميخائل، المرجع السابق، ص 163.
- 42 - محمد البشير شنيقي، الاحتلال الروماني لبلاد...، المرجع السابق، ص 92.
- 43- Monsieur (T. K.) et Michalak (M), les africains et la domination de Rome. In Dialogues d' Histoire ancienne, Vol 2, 1976, P 344.
- 44 - بلقاسم رحامي، أثر الاستعمار الروماني في الجوانب الثقافية والاجتماعية في بلاد المغرب القديم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 2، 2009، ص 17.
- 45 - عبد العزيز بوكبوط، المرجع السابق، ص 65.
- 46 - محمد البشير شنيقي، أضواء على تاريخ الجزائر القديم بحوث ودراسات، دار الحكمة الجزائر، 2003، ص 166.
- 47 - شافية شارن، المرجع السابق، ص 107-110.
- 48 - محمد البشير شنيقي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني (بحث في منظومة التحكم العسكري- الليمس الموريطاني) ومقاومة المور، ج 1، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 296.

المصادر و المراجع العربية:

1. إبراهيم العيد بشي، مختصر تاريخ الحضارة الإغريقية والرومانية في العصور القديمة، المحمدية، 2012.
2. ابن خلدون عبد الرحمان، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مج 6،
3. اعيشوشن واعمر، المنطقة الريفية والمنطقة الحضرية في جنوب نويميدا، أعمال الملتقى الوطني الأول، جامعة معسكر، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر.
4. أكريز عبد العزيز، تاريخ المغرب القديم من الملك يوبا الثاني إلى مجيء الإسلام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2016.
5. العروي عبد الله، مجمل تاريخ بلاد المغرب، ط 1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1994.
6. العمري عبد النور، القبيلة البدوية قبل وأثناء الفترة الرومانية، ص 09.
7. بوكبوت محمد، الممالك الأمازيغية في مواجهة التحديات صفحات من تاريخ الأمازيغ القديم، إصدارات مركز طارق بن زياد، المملكة المغربية، 2003.
8. رحمان بلقاسم، أثر الاستعمار الروماني في الجوانب الثقافية والاجتماعية في بلاد المغرب القديم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 2، 2009.
9. شارن شافية وآخرون، الاحتلال الاستيطاني وسياسة الرومنة، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر، 2007.
10. شنيقي محمد البشير، أضواء على تاريخ الجزائر القديم بحوث ودراسات، دار الحكمة الجزائر، 2003.
11. شنيقي محمد البشير، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة 146 ق.م - 40م)، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
12. شنيقي محمد البشير، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع ميلادي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
13. شنيقي محمد البشير، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني (بحث في منظومة التحكم العسكري - الليمس

14. عقون محمد العربي، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
15. عيساوي مها، المجتمع اللوي في بلاد المغرب القديم من عصور ما قبل التاريخ إلى عشية الفتح الإسلامي، جامعة قسنطينة، 2010.
16. ميخائيل روستوفتزن، تاريخ الإمبراطورية الاجتماعية والاقتصادي، تر. محمد سليم سالم وآخرون، ج1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957.

المصادر و المراجع بالأجنبية:

1. Camps (G.), Berberes aux marges de l'Histoire, Paris, PUF, 1956.
2. Fevrier (P. A.), Observation sur la tribu dans le magreb antique, ed Ecole Française de rom, 1996.
3. Fevrier (P. A.), Observation sur la tribu dans le magreb antique, ed Ecole Française de rom, 1996.
4. Kotulo (T.), les principes gentis et les principes civitatis en Afrique romaine, EOS.
5. Lefebure (S.), l' administration de l' Empire, D' Auguste à Dioclétien, éd. Armandcolin, Paris.
6. Monsieur (T. K.) et Michalak (M), les africains et la domination de Rome. In Dialoges d' Histoire ancienne, Vol 2, P 337- 358.
7. _ Camps (G.), Aux Origines de la berbérine, Massinissa ou les debuts de l histoire, ed, imprimerie officielle, Alger, 1961.